مفاوضات تشكيل السلطة التنفيذية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)

الباحث: حاكم حسين عبد ا.د. احمد يحيى الزهيري
كلية الامام الكاظم(ع) للعلوم الإسلامية الجامعة
halghizy7@gmail.com dr.ahmedalzuhary@iku.edu.iq

الملخص

تحظى السلطة التنفيذية في النظم البرلمانية بأهمية بالغة وذلك لأنها؛ تعد أداة التنفيذ في النظام السياسي، وبالرغم من ان السلطة التنفيذية في النظام البرلماني تتكون من هيئتين الا ان منصب رئيس الجمهورية غالبا ما يكون ذي صلاحيات رمزية، وتتركز محورية العمل الحكومي في (مجلس الوزراء) والمتمثل برئيس مجلس الوزراء ومجموع الوزراء، وهو ما جعل الكتل السياسية تخوض مفاوضات موسعة وعلى مراحل متعددة تحاول من خلالها الحصول على استحقاقات ضمن التشكيلة الوزارية تمكنها من المشاركة في العمل الحكومي وتحقيق مطالبها

ان الكتل السياسية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) كانت تعمل على ابقاء اسلوب الشراكة في تشكيل السلطة التنفيذية، واتخذت عدة اساليب للضغط على الكتلة الاكبر اثناء التفاوض؛ كانت غايتها في ذلك تحقيق اكبر قدر من المشاركة في القرار السياسي، وتقليص صلاحيات رئيس مجلس الوزراء وهو ما سوف يسهم في المستقبل على تردي اداء الحكومة؛ نتيجة تعدد مطالب الكتل السياسية وصعوبة التوفيق بينها، وكان لأسلوب الشراكة المتبع بعد عام ٢٠٠٣ اثر بالغ في عملية تشكيل السلطة التنفيذية بمفهومها الاوسع والحكومة بصورة خاصة، اذ تعرضت الشراكة الى سوء في التطبيق، مما افرغها من محتواها حيث استبدلت بالمحاصصة السياسية.

الكلمات المفتاحية: السلطة التنفيذية، مفاوضات تشكيل الحكومة، انتخابات، نوري المالكي.

Negotiations to Form The Executive Authority For The Period (2010-2014)

Hakim Hussein Abd Prof. Ahmed Yahya Al-Zuhairi
Imam Al-Kadhim (PBUH) College of Islamic Sciences University
ahmedalzuhary@iku.edu.iq halghizy7@gmail.com

ABSTRACT

The executive branch in parliamentary systems is of paramount importance because it is the instrument of implementation in the political system. Although the executive branch in a parliamentary system consists of two bodies, the position of the President of the Republic often has symbolic powers, and the centrality of government work is concentrated in the (Cabinet), represented by the Prime Minister and the group of ministers. This has led political blocs to engage in extensive negotiations over multiple stages, through which they attempt to obtain entitlements within the ministerial formation that would enable them to participate in government work and achieve their demands.

During the period (2010-2014), political blocs worked to maintain the partnership approach in forming the executive branch, and adopted several methods to pressure the largest bloc during negotiations. Their goal was to achieve the greatest degree of participation in political decision-making and reduce the powers of the Prime Minister, which would contribute to the deterioration of government performance in the future. As a result of the multiplicity of demands of the political blocs and the difficulty of reconciling them, the partnership approach adopted after 2003 had a profound impact on the process of forming the executive authority in its broadest sense and the government in particular. The partnership was subject to poor implementation, which emptied it of its content and replaced it with political quotas.

المقدمة

اشتدت الخلافات بين القوى الراسخة في العملية السياسية بعد انتخابات ٢٠١٠ حول تشكيل الحكومة، فكانت القوى الكبيرة امام عقبة (الكتلة الاكبر) واي منها سوف يقع على عاقتها تشكيل الحكومة وذلك لان؛ النتائج الانتخابية جاءت بما لم يكن متوقع وهو ما جعل المشهد السياسي يتسم بالجمود عدة اشهر دون تمرير الحكومة، وخصوصًا بعد الرأي التفسيري للمحكمة الاتحادية العليا وسط اصرار الاطراف السياسية على حق كل منهم في تشكيل الحكومة، ومن الملاحظ على هذه الفترة انها مثلت مرحلة حصاد المغانم بالنسبة للكتل السياسية، اذ سعت الاحزاب من خلال المفاوضات الحصول على مناصب حكومية عن طريق دخولها في تحالف مع الكتلة التي سوف تشكل الحكومة لان (الكتلة الاكبر) غالبًا ما تضطر الى تلبية رغبات الكتل الاخرى من اجل الحصول على دعم الاغلبية اللازمة لتمرير الحكومة والبرنامج الحكومي داخل مجلس النواب، وعليه يكون المرشح لرئاسة مجلس الوزراء مقيد بمطالب وخيارات الكتل الداخلة في التحالف وفق قاعدة الشراكة المعمول بها بعد عام ٢٠٠٣.

اشكالية الدراسة:

كيف اثرت الطبيعة الدستورية والاعراف السياسية المتبعة بعد عام ٢٠٠٣ في عملية تشكيل السلطة التنفيذية، وماهو أثر تعدد المطالب في تقويض صلاحيات واداء رئيس مجلس الوزراء، وماهي تداعيات كثرة المطالب على البرنامج الحكومي.

فرضية الدراسة:

ان عملية المفاوضات التي تجريها الكتل السياسية دائما ما تنتج حكومات ضعيفة يمكن الاطاحة بها لأنها؛ وليدة توافقات هشة، تجعل من المناصب الحكومية عرضة للمحاصصة الحزبية وغير قائمة على اسس النزاهة والكفاءة، مع تقييد صلاحيات رئيس مجلس الوزراء بما يتماشى مع رؤية ومطالب الكتل السياسية.

هيكلية الدراسة:

تنقسم الدراسة الى مطلبين يتناول المطلب الاول مقدمات تشكيل حكومة نوري المالكي الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤)، اما المطلب الثاني فسوف يتضمن فحوى البحث المتعلقة بمفاوضات تشكيل السلطة التنفيذية خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: مقدمات تشكيل حكومة نوري المالكي الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤)

تمثل الحكومة الجديدة نقطة انطلاق نحو واقع جديد تكون القوى السياسية العراقية هي من تتولى زمام الادارة بعد سيطرة الاحتلال الامريكي على المشهد، كما ان جهود الحكومة حاولت الانتقال بالوضع الى الاستقرار وارساء القانون من اجل الارتقاء بالعملية السياسية، من خلال اجراء انتخابات جديدة يمكن ان ترسم ملامح حكومة تمثل خيارات الفرد العراقي، وعليه سوف يتناول هذا المطلب ابرزت النقاط التي سبقت تشكيل الحكومة وكما يلي:

اولا: ابرز الاحزاب والقوى المشاركة في انتخابات (٢٠١٠)

اتسم المشهد الانتخابي العراقي في هذه الدورة بتنوع طائفي جديد، فلم تقتصر الطائفة على قائمة واحدة بل تعددت القوائم، بحيث شهد الائتلاف الوطني الموحد انقسامًا إلى ائتلافين هما "الائتلاف الوطني العراقي" و"ائتلاف دولة القانون" الذي تزعمه نوري المالكي أما على الصعيد السني فقد انشقت كتلة "التوافق العراقية" إلى كتلة "تجديد" بقيادة طارق الهاشمي و"تجمع الحدباء" بقيادة أسامة النجيفي و"الكتلة العراقية للحوار" بزعامة صالح المطلك، الذي استُبعد لاحقًا من الانتخابات بقرار من هيئة المساءلة والعدالة[1]، اما الكرد فقد شاركوا ضمن قائمتين هما "التحالف

[1]()مريوان عارف علي، النظام الانتخابي الملائم في العراق دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة السليمانية، ٢٠١٩، ص١١٤.

الكردستاني" الذي يضم (الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني)، والقائمة الثانية هي "قائمة التغيير" بقيادة نوشيروان مصطفى، التي تشمل الجماعة الإسلامية ، وقد ظهرت ايضًا ائتلافات أصغر مثل "ائتلاف وحدة العراق" بقيادة جواد البولاني و"كتلة أحرار" بقيادة إياد جمال الدين[٢]، ويمكن توضيح ابرز الكيانات السياسية والاحزاب المنضوية داخلها من خلال الجدول:

الجدول (١) اسماء الكيانات والقوى المنضوية فيها

ت	اسم الكيان	القوى المنضوية في الكيان
٣٣٧	ائتلاف دولة القانون	حزب الدعوة الإسلامية – تيار العدالة والنهوض – مستقلون – تيار العراق المستقل للسيادة الوطنية – حزب الدعوة الإسلامية / تنظيم العراق – القائمة الوطنية – الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق – حركة النهوض الوطني – المبادرة العراقية للتطوير – تجمع الوفاء لبلاد الرافدين – التضامن في العراق – حركة الإصلاح الوطني – حزب الوحدة –تحالف بيارق العراق ... الخ
٣٣٣	القائمة العراقية	حركة الوفاق الوطني– التجمع الجمهوري العراقي– التجمع القاسمي الديمقراطي– الحركة الاشتراكية العربية– مجلس شيوخ العراق المستقل– تجمع الفرات الأوسط– تجمع الوفاء للعراق– القائمة الوطنية– قائمة تجديد– الجبهة العراقية للحوار الوطني– تجمع عراقيون الوطني– تجمع المستقبل الوطني– حركة الحل– حركة العدل والاصلاح العراقي... الخ
٣١٦	الائتلاف الوطني العراقي	تيار الاصلاح الوطني – حزب الدولة – الدعاة الأحرار– مجلس انقاذ الانبار – حزب تركمان أيلي – المؤتمر الوطني العراقي –حركة نهضة العراق الاسلامية – الحركة الاسلامية في العراق ... الخ
٣٧٢	قائمة التحالف	الحزب الديمقراطي الكردستاني– الاتحاد الوطني الكردستاني– الحزب الشيوعي الكردستاني– الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني–

[٢]()علاء سالم، الانتخابات العراقية ٢٠١٠ هل من جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٠، مؤسسة الاهرام، مصر، ٢٠١٠، ص١١٠.

	الكردستاني	حزب العمال وكادحي كردستان– الحركة الإسلامية في كردستان العراق– قائمة تركمان أربيل– الحركة الديمقراطية الشعب كردستان
٣٤٨	ائتلاف وحدة العراق	الحزب الدستوري– التجمع من اجل العراق– مؤتمر صحوة العراق– التجمع الجمهوري العراقي– تجمع الميثاق العراقي– حركة المجتمع الديمقراطي– مجلس اعيان العراق– التيار الوطني المستقل– التجمع القاسمي الديمقراطي.
٣٣٨	جبهة التوافق العراقي	الحزب الإسلامي العراقي– التجمع الوطني العشائري المستقل– حزب العدالة التركماني العراقي– التجمع الوطني لأهل العراق

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على (طالب محسن جاسم، التحليل الجغرافي لأزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠٢١، ص ١٢٧–١٣٤. علاء سالم، الانتخابات العراقية ٢٠١٠ هل من جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٠، مؤسسة الاهرام، مصر، ٢٠١٠، ص ١١٢).

ثانيا: القانون الانتخابي لانتخابات عام ٢٠١٠

أُجريت الانتخابات النيابية العراقية في السابع من آذار عام ٢٠١٠، استناداً إلى أحكام الدستور الدائم الصادر عام ٢٠٠٥. وتم تنفيذها وفقاً لقانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥، المعدل بموجب القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩، والذي كان نافذاً حينها، كما اعتمدت العملية الانتخابية على مجموعة من الأنظمة والتعليمات الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والتي استندت إلى هذا القانون في تحديد الإجراءات التنظيمية للانتخابات، وقد واجهت هذه الانتخابات قبيل انطلاقها بعض التحديات القانونية، كان أبرزها مسألة إقرار قانون الانتخابات، الذي يعد أساساً لتحديد آلية سير العملية الانتخابية. وظهرت إشكالية خاصة مع تزايد

المطالب الشعبية الداعية لتغيير آلية القوائم الانتخابية المعتمدة، وذلك بهدف تلبية الرغبة المتزايدة في تحقيق تمثيل أوسع وأكثر دقة للمواطنين.[٣]

اعتمد قانون الانتخابات رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ على نظام تعدد الدوائر الانتخابية، حيث عدت كل محافظة دائرة انتخابية منفصلة وفقًا لحدودها الإدارية الرسمية، وقد تباينت الآراء بين القوى السياسية في ذلك الوقت، إذ كانت بعض القوى تفضل أن يكون العراق دائرة انتخابية واحدة شاملة، بينما فضلت قوى أخرى تقسيم العراق إلى (١٨) دائرة انتخابية، وفقا للتقسيم الاداري للعراق[٤]، وتجدر الإشارة الى ان النظام الانتخابي قد اعتمد نظام التمثيل النسبي والقائمة المفتوحة على عكس الدورة البرلمانية السابقة التي اعتمدت على القائمة المغلقة، كما ورد في نص الفقرة (أولا) من المادة (١٠) من القانون إذ نصت على "يكون الترشيح بطريقة القائمة المفتوحة و لا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة ولا يزيد على ضعف المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ويحق للناخب التصويت على القائمة او احد المرشحين فيها ويجوز الترشيح الفردي "[٥]، وما يتعلق بتوزيع المقاعد في مجلس النواب، فقد بلغ العدد الإجمالي للمقاعد في انتخابات السابع من اذار ٢٠١٠ (٣٢٥) مقعدًا، منها (٣١٠) مقعد (عام) موزعة على مختلف المحافظات، بالإضافة إلى (٨) مقاعد خصصت لتمثيل الأقليات (كوتا)، و(٧) مقاعد تعويضية تُخصص وفقًا للتمثيل النسبي لتعزيز التوازن في تمثيل الأحزاب المختلفة.[٦]

وتتبع آلية توزيع المقاعد البرلمانية أربع مراحل رئيسية كالآتي: في المرحلة الأولى يتم حساب القاسم الانتخابي بتقسيم مجموع الأصوات الصحيحة المدلى بها على

---

[٣]()اسراء ناظم حميد، الانظمة الانتخابية واثرها على البرلمان العراقي (٢٠٠٥-٢٠٢١) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة تكريت، ٢٠٢٣، ص١٠٧.

[٤]() مريوان عارف علي، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

[٥]() قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩، المادة (١٠) الفقرة (اولا).

[٦]() قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩، المادة (٣) الفقرة (ثانيا، ثالثا).

عدد المقاعد العامة مع استبعاد أصوات الكيانات التي لم تحقق القاسم الانتخابي، اما المرحلة الثانية تركز على تحديد عدد المقاعد لكل كيان فائز من خلال قسمة الأصوات التي حصل عليها على القاسم الانتخابي ويتم تخصيص المقاعد وفق العدد الصحيح الناتج[٧]، وفي المرحلة الثالثة يتم توزيع المقاعد المتبقية على القوائم غير المستنفذة بناءً على نسبة أصواتها من مجموع أصوات الكيانات الفائزة، ويمنح المقعد للقائمة ذات الكسر العشري الأكبر وفي حال التساوي وتجرى القرعة، في حين ان المرحلة الرابعة تتعلق بتوزيع المقاعد على المرشحين داخل القائمة حسب عدد أصواتهم، مع ضمان أن تكون نسبة النساء لا تقل عن ربع الفائزين، وفي حال التساوي بين المرشحين يتم اللجوء للقرعة[٨]، وعن الية توزيع المقاعد المخصصة للأقليات (الايزيدية، الصابئة، الشبك) فقد منحهم هذا القانون حصة (كوتا) وكما يلي:

١- المكون المسيحي: (٥) مقاعد يتم توزيعها على دوائر (بغداد، كركوك، دهوك، اربيل).

٢- المكون الايزيدي: (١) مقعد في (نينوى).

٣- المكون الصابئي المندائي: (١) مقعد في (بغداد).

٤- المكون الشبكي: (١) مقعد في (نينوى). [٩]

اما عن المقاعد التعويضية يتم توزيعها على القوائم الفائزة عبر حساب حصة كل كيان سياسي بقسمة عدد مقاعده الوطنية على العدد الكلي للمقاعد العامة (٣١٠)، ثم ضرب الناتج في عدد المقاعد التعويضية (٧). تُمنح المقاعد وفق العدد الصحيح الناتج، وفي حال بقاء مقاعد شاغرة، تُخصص لأكبر كسر عشري. أما توزيع المقاعد التعويضية على المرشحين غير الفائزين من القوائم فيتم بمنح المقعد

[٧]() قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩، المادة (٣) الفقرة (ثالثا).
[٨]() قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩، المادة (٣) الفقرة (ثالثا).
[٩]() قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩، المادة (١) الفقرة (ثالثا).

للمرشح الذي يحقق أعلى نسبة أصوات ضمن قائمته، وفي حال تساوي النسبة، يتم اللجوء إلى القرعة لتحديد الفائز.[١٠]

ثالثا: الظروف التي رافقت انتخابات ٢٠١٠

زادت حدة التسقيط السياسي في مرحلة ما قبل الانتخابات بين اطراف العملية السياسية بل حتى بين ابناء المكون الواحد فقد تعرضت الكتلة العراقية للتسقيط عندما حذرت من فيديوهات واشرطة مفبركة تعمل على نشرها اطراف ترفض تسميتهم يراد منها ايجاد التقاطع بين التحالف وناخبيه من المكون السني، الى جانب اخر اتهمت دولة القانون على لسان نوري المالكي من لم يسمهم بانهم يسعون الى صنع مستقبل العراق في دول مجاورة، بينما تبادلت العراقية وجبهة التوافق تراشق الاتهامات بسبب استبعاد النائبين (صالح المطلك وظافر العاني)، بينما اتهم زعيم كتلة احرار (اياد جمال الدين) الحكومة بالفشل، بحيث يمكننا القول ان هذه الفترة سادة خلالها فكرة الغاء الاخر بسبب التوتر الذي رافقها.[١١]

وتجدر الاشارة الى ان انتخابات عام ٢٠١٠، قد سبقت بموجة من الانشقاقات الحزبية التي كان لها اثر بالغ في العملية السياسية حيث انقسم حزب الدعوة الاسلامية بعد انسحاب ابراهيم الجعفري عن الترشيح لصالح نوري المالكي في عام ٢٠٠٦، وبعدها قام ابراهيم الجعفري الذي كان له دور بارز في قيادة حزب الدعوة في السابق عام ٢٠٠٨ بتأسيس "تيار الإصلاح الوطني العراقي" الذي انضم الى الائتلاف الوطني لاحقًا، وقد كان الانشقاق الابرز في حزب الدعوة بعد ان قام نوري المالكي بتكوين ائتلاف "دولة القانون" وقد جاء هذا الانشقاق نتيجة اختلافات داخلية في الرؤى السياسية والأهداف، حيث سعى نوري المالكي إلى تشكيل كيان

[١٠] () قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩، المادة (١٧).
[١١] () جريدة الزمان، العدد (٣٥٣٠)، في (١/اذار/٢٠١٠).

سياسي يتمتع بمرونة واستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة البلاد، مما عكس التنوع في التوجهات السياسية داخل حزب الدعوة.[١٢]

في السياق ذاته فأن "التحالف الكردستاني" الذي يضم الحزبين الكرديين الرئيسيين إلى جانب عدد من الأحزاب الكردية الأخرى، قد تعرض هو الاخر الى الانشقاق في بنيته بعد ان قرر "نوشيروان مصطفى أمين"، الخروج عن الاتحاد الوطني الكردستاني وتأسيس كتلة باسم "كتلة التغيير"، مؤسسًا تيارًا سياسيًا ذا رؤى مختلفة عن تلك التي يتبناها الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد أدى هذا التحول إلى زيادة الانقسامات داخل المكون السياسي الكردي وتعمق الخلافات، خاصةً أن كتلة التغيير أصبحت تمثل خيارًا مختلفًا للكثير من الأكراد الذين كانوا يسعون إلى تحقيق تغيير جذري في السياسة الكردية[١٣]، وقد تصاعدت حدت الخلافات بين القوى الكردية بعد مهاجمة مسلحين مجهولين مقر "كتلة التغيير" في اربيل وتبديل الملصقات الانتخابية وتبادل اطلاق النار، وهو ما جعل بعض اعضاء الكتلة يوجهون اصابع الاتهام صوب الاتحاد الوطني الكردستاني، مما عكر صفو المنافسة الانتخابية بسبب التسقيط والاتهامات المتبادلة بين قوى المكون الكردي[١٤]، الحزب الإسلامي العراقي هو الاخر اصابته موجة الانشقاقات ايضًا، فقد عانى الحزب من اختلافات داخلية نتج عنها خروج طارق الهاشمي وقيامه بتأسيس كتلة جديدة باسم "تجديد"، انضمت هذه الكتلة إلى "القائمة العراقية" في خطوة تعبر عن رغبة في الانتقال إلى فضاء سياسي أوسع يمثل مختلف التيارات السنية، وقد جاء هذا التحول نتيجة شعور بعض الأعضاء بضرورة توسيع القاعدة

---

[١٢] (محمد عيسى العيساوي، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٣، ص١٢٥.

([1]) Elena Derby and Anthony H. Cordesman, The Uncertain Politics behind Iraq's Election, CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES, Washington, 2010, p 12.

[١٤] (جريدة الزمان، العدد (٣٥٣٠)، في (١/اذار/٢٠١٠).

السياسية والتحالف مع قوى عراقية أخرى لتحقيق أهداف أكبر على مستوى البلاد.[١٥]

ان مرحلة ما قبل انتخابات ٢٠١٠، لم تخل من التحديات السياسية والأمنية أدت إلى زيادة التوترات الطائفية والقومية، فقد تركزت الخلافات السياسية حول قانون الانتخابات والمناطق المتنازع عليها بين العرب والأكراد، كما ان حظر عدد من المرشحين السنة بدعوى ارتباطهم بحزب البعث زاد من حدة الخلافات، مع استمرار المشاكل حول قوانين تقاسم الثروات المتعلقة بقوانين النفط وعقودها، وثروات كركوك المتنازع عليه، مما اشار إلى عدم وجود تسوية سياسية بين المكونات وبالرغم من انخفاض العنف بشكل ملحوظ في العامين(٢٠٠٧-٢٠٠٨)، فقد استغل تنظيم القاعدة وبعض الجماعات المتمردة حالة الجمود السياسي التي سبقت الانتخابات لتنفيذ هجمات بارزة مثل التفجيرات التي استهدفت مقار وزارية في عام ٢٠٠٩ وفنادق يرتادها الصحفيون في بداية ٢٠١٠.[١٦]

كما أعلنت هيئة المساءلة والعدالة عن منع أكثر من ٥٠٠ مرشح بسبب ارتباطهم بحزب البعث، وهو ما أثار استياء السنة الذين اعتبروا الامر محاولة لإقصاء مرشحين لا علاقة لهم بنظام البعث، بحيث شملت القائمة شخصيات بارزة مثل وزير الدفاع (عبد القادر العبيدي وصالح المطلك)، مما زاد المخاوف من حرمان الناخبين السنة، واحتمالية تكرار سيناريو ٢٠٠٥ الذي كاد ان يؤدي إلى حرب أهلية، وعلى الرغم من المعارضة الواسعة لهذا القرار الذي اعتبره البعض مدفوعًا بمصالح شخصية، وقد استغلته الحكومة لتعزيز حظوظها في إعادة الانتخاب، كما اتهم البعض الاخر رئيس مجلس الوزراء باستغلال اجتثاث البعث لتقويض خصومه من القوى السياسية السنية[١٧].

---

[١٥] () محمد عيسى العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.

(4) Elena Derby and Anthony H. Cordesman, Op.cit, p4.

[١٧] () اسراء ناظم حميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

كما اظهرت هذه الفترة مدى التدخل الخارجي والتنافس بين الدول من اجل النفوذ داخل العراق على عدة اشكال، من هذه الدول من دعم بعض القوى السياسية من خلال استضافة زعماء الاحزاب والشخصيات السياسية مثل سوريا والسعودية ودول اخرى، او بشكل تقديم الدعم لبعض الاقليات مثل دعم تركيا للأقلية التركمانية، كما برز الدور الايراني لما تمتلكه من مشتركات مع السياسيين الشيعة من خلال الدعم المالي وغيره، فضلا عن دور الجانب الامريكي الذي سعى الى ايجاد حكومة اكثر علمانيا من خلال دعمهم القوى العلمانية.[١٨]

رابعًا: نتائج انتخابات الدورة البرلمانية الثانية في العراق :

في ٢٦ اذار ٢٠١٠، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية التي أُجريت في العراق، وقد جاءت النتائج لتسلط الضوء على تقدم عدد من الكتل السياسية الرئيسية، حيث حقق ائتلاف العراقية المرتبة الأولى بعدد مقاعد بلغ (٩١) مقعداً، وقد حصد ائتلاف دولة القانون (٨٩) مقعداً وكان الائتلاف الوطني العراقي في المرتبة الثالثة بحصوله على (٧٠) مقعداً، بينما التحالف الكوردستاني حصل على (٤٣) مقعداً، أما بقية المقاعد البالغ عددها ٣٢ مقعداً، فقد توزعت على الكتل السياسية الأخرى والشخصيات المستقلة، ليصل مجموع مقاعد مجلس النواب لعام ٢٠١٠ إلى ٣٢٥ مقعداً. [١٩]

اوضحت نتائج الانتخابات عن تحقيق مكاسب سياسية لأربعة عشر كياناً من بين ٨٦ كياناً شاركوا في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٠. وعلى الجانب الآخر، لم يتمكن ٧٢ كياناً سياسياً من الحصول على العدد الكافي من الأصوات الذي يؤهلهم للحصول على مقاعد برلمانية، وبذلك تشكل مجلس النواب الجديد من ٣٢٥ نائباً، كان (٢٤٣) نائباً من الذكور (٨٢) نائباً من الإناث، الذين استطاعوا تحقيق الفوز

---

[١٨] () جريدة الزمان، العدد (٣٥٣١)، في (٢/اذار/٢٠١٠).

[١٩] () بلال اكرم عباس، ترسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٢، ص١٠٨.

من أصل ٦٢٣٤ مرشحاً تنافسوا على المقاعد البرلمانية وكانت هذه الانتخابات مرحلة مهمة في العملية السياسية، لأنها شهدت تنافساً حاداً بين الكتل السياسية للتأثير في تشكيل الحكومة اللاحقة وافرزت سلسلة من التحالفات والتفاهمات السياسية التي أسهمت في تشكيل ملامح المشهد السياسي العراقي.[٢٠]

وبعد اعلان النتائج قدمت العديد من الائتلافات والكيانات السياسية طعونًا واعتراضات على نتائج الانتخابات إلى مكاتب المفوضية في المحافظات والمكتب الوطني في بغداد، بلغ عدد الطعون المقدمة (٣٣٨) طعنًا، ردتها الهيئة القضائية باستثناء طعنين: الأول من هيئة المساءلة والعدالة التي قضت بإبطال مشاركة (٥٣) مرشحًا وشطب أصواتهم، والثاني من ائتلاف دولة القانون الذي طلب إعادة العد والفرز في بغداد بحضور المراقبين وممثلي الكيانات السياسية، أُعلنت نتائج العد والفرز في ١٦ أيار ٢٠١٠، وصادقت المحكمة الاتحادية على النتائج في (١ حزيران).[٢١] ويمكن بيان نتائج الانتخابات من خلال الجدول:

الجدول (٢) نتائج انتخابات الدورة البرلمانية الثانية ٢٠١٠

ت	اسم الكيان	المقاعد الرئيسية	المقاعد التعويضية	العدد الكلي
١	القائمة العراقية	٨٩	٢	٩١
٢	ائتلاف دولة القانون	٨٧	٢	٨٩
٣	ائتلاف الوطني العراقي	٦٨	٢	٧٠
٤	التحالف الكوردستاني	٤٢	١	٤٣
٥	كتلة التغيير	٨	٠	٨
٦	جبهة التوافق العراقي	٦	٠	٦
٧	الاتحاد الإسلامي الكوردستاني	٤	٠	٤
٨	ائتلاف وحدة العراق	٤	٠	٤
٩	الجماعة الإسلامية الكوردستانية	٢	٠	٢
١٠	قائمة الرافدين	٠	٣	٣
١١	المجلس الشعبي الكلداني الاشوري	٠	٢	٢
١٢	المهندس محمد جمشيد عبد الله	٠	١	١

[٢٠]() المصدر نفسه، ص١٠٨.
[٢١]() محمد عيسى العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.

	الشبكي			
٣	الحركة الايزيدية من اجل الإصلاح	٠	١	١
٤	خالد امين الرومي	٠	١	١

الجدول من اعدد الباحث بالاعتماد على (جريدة الزمان، العدد (٣٥٥١)، في (٢٧/اذار/٢٠١٠). وبلال اكرم عباس، ترسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٢، ص ١١٠).

المطلب الثاني: تشكيل حكومة نوري المالكي الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤)

رفض نوري المالكي خوض الانتخابات مع (الائتلاف الوطني الموحد) الذي يضم اغلب القوى الشيعية، وشكل ائتلاف (دولة القانون) وذلك للاستفادة من النجاحات التي حققها في حكومته الاولى من فرض سلطة القانون التي قام بها وتحجيم الارهاب، فبدل من ان يذوب داخل الائتلاف العراقي الموحد وتفرض عليه القرارات سعى ان يكون رقمًا مهم ضمن القوى الشيعية، ولكن نتائج الانتخابات جاءت بما لا يهوى الجميع حيث حصلت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي على (٩١) مقعد، بينما جاءت دولة القانون ب(٨٩) مقعد، وهي ارقام متقاربة لا تمكن اي من القوائم ليكون الكتلة الاكبر داخل البرلمان.[٢٢]

ان الدستور العراقي قد اناط برئيس الجمهورية (تكليف مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يومًا)، ولأجل ذلك احتدم الخلاف بين دولة القانون بزعامة نوري المالكي والقائمة العراقية بزعامة اياد علاوي على من له الحق في تشكيل الحكومة، اثناء ذلك لجأ نوري المالكي للتحالف مع الائتلاف الوطني الموحد الذي حصل على (٧٠) مقعد مكونين الكتلة الاكبر (التحالف الوطني)، وذلك بحصولهم (١٥٩) مقعد داخل البرلمان، ودار النقاش

[٢٢]()سعيد مجيد دحدوح، غياب المجلس الوزاري الموحد في حكومة السيد (نوري المالكي)، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٦-٢٧، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥،ص٢.

داخل الائتلاف الوطني حول التجديد لرئيس مجلس الوزراء (نوري المالكي) [٢٣]، وكانت اراء القوى المكونة للائتلاف الوطني كما يلي:

١- التيار الصدري: رشح التيار الصدري شخصيات عديدة من ضمنها (ابراهيم الجعفري، احمد الجلبي، ابراهيم بحر العلوم، جعفر الصدر)، وجاء رفضه للمالكي بسبب الخلافات السياسية بين الطرفين.[٢٤]

٢- المجلس الاعلى الاسلامي: ابدى المجلس الاعلى على لسان السيد الحكيم تحفظه على الولاية الثانية لنوري المالكي وطرح ثلاث سيناريوهات، اولها استبداله بشخصية اخرى، اما ثاني سيناريو هو ان يقوم ائتلاف دولة القانون بالتحالف مع القائمة العراقية لتشكيل الحكومة وهو سيناريو مؤيد من الولايات المتحدة، وثالثها ان يتحالف الائتلاف الوطني مع التحالف الكردستاني دون دولة القانون.[٢٥]

٣- حزب الفضيلة: رفض حزب الفضيلة تجديد ولاية ثانية لرئيس مجلس الوزراء نوري المالكي؛ وذلك لان الحزب كان موقفه مع موقف الائتلاف الوطني وقد قدم حل للازمة على لسان الشيخ اليعقوبي، بأن تحال مساءلة اختيار رئيس مجلس الوزراء الى الشعب للاختيار عن طريق اجراء استفتاء.[٢٦]

بعد ذلك شكل التحالف الوطني لجنة تتكون من (١٤) عضو سبعة منهم من الائتلاف الوطني، وسبعة اخرين من دولة القانون اطلق عليها (لجنة الحكماء)، تتولى اختيار رئيس مجلس الوزراء وقد تم طرح ثلاث طرق لحل ازمة اختيار رئيس مجلس الوزراء، اولها ان يحصل المرشح على (٩) اصوات من اصوات لجنة

---

[٢٣]() طه حميد العنبكي وعلي محسن دشر، اداء الحكومة العراقية للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، المجلة الامريكية الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٥، الاكاديمية الامريكية والدولية للتعلم العالي والتدريب، ٢٠٢٠، ص٢١. دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة (٧٦)، الفقرة أولا.

[٢٤]() ينظر جريدة الصباح، العدد (٢٠١٤)، في (١٩/تموز/٢٠١٠). والعدد (٢٠٢٢)، في (٣١/تموز/٢٠١٠).

[٢٥]() جريدة الصباح، العدد (٢٠٢٨)، في (٧/اب/٢٠١٠).

[٢٦]() جريدة الصباح، العدد (٢٠٦٢)، في (٢٠/ايلول/٢٠١٠).

الحكماء، اما الطريقة الثانية وهي ان يحصل احد المرشحين (نوري المالكي– عادل عبد المهدي) على نسبة (٦٠–٦٥) من اصوات التحالف الوطني، وفي حال اخفاق الطريقتين يصار الى اختيار مرشحين اخرين او يعمد كل طرف الى التفاوض مع الكتل الاخرى لتشكيل الحكومة.[٢٧]

ومع اصرار (القائمة العراقية) على حقها في تشكيل الحكومة كونها الكتلة الاكثر عددًا في الانتخابات ومنازعتها حق التشكيل من قبل (التحالف الوطني) لجأ نوري المالكي الى المحكمة الاتحادية لتفسير المادة (٧٦) من الدستور، وجاء الرأي التفسيري للمحكمة الاتحادية لحل الجدل الحاصل "أن تفسير الكتلة النيابية الاكثر عدداً يعني اما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة ودخلت الانتخابات باسم ورقم معينين وحازت على العدد الاكثر من المقاعد، او الكتلة التي تجمعت من قائمتين او اكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت الانتخابات بأسماء وارقام مختلفة ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب".[٢٨]

وعلى اثر اصدار المحكمة الاتحادية رأيها التفسير قامت القائمة العراقية بإصدار بيان رافض لرأي المحكمة مع اصرارها على حقها في تشكيل الحكومة، وقد اكد اياد علاوي على ان المحكمة الاتحادية اصبحت بيد رئيس مجلس الوزراء وانه يتحكم بها كيف يشاء، وبما ان مسألة تشكيل السلطة التنفيذية (الرئاسات الثلاث)، هي مساءلة تراتبية تبدأ بانتخاب رئاسة البرلمان ثم انتخاب رئيس الجمهورية وبعدها تكليف رئيس مجلس الوزراء، فأن التشكيل لابد ان يتم وفق تفاهمات مسبقة بين الكتل قبل دخول البرلمان وهو مالم يتم تحقيقه لمدة تسع اشهر وسط خلافات مستمرة بين الكتل واجتماعات طويلة [٢٩]، وقد تخللت هذه الفترة مبادرات عدة لحل

---

[٢٧]() جريدة الصباح، العدد (٢٠٦٦)، في (٢٥/ايلول/٢٠١٠).
[٢٨]() المحكمة الاتحادية العليا، ٢٥/اتحادية/ ٢٠١٠/٣/٢٣.
[٢٩]() سعيد مجيد دحدوح، مصدر سبق ذكره، ص٣.

الازمة الراهنة، حيث بادر الجانب الامريكي من خلال (جيفري فيلتمان) والذي اكد على تشكيل الحكومة من تحالف العراقية ودولة القانون ولاقت هذه المبادرة رفض كل الاطراف السياسية، اما المبادرة الثانية فقد جاءت من ملك السعودية (عبد الله بن عبد العزيز) من خلال دعوته الكتل السياسية العراقية لعقد اجتماع في الرياض وكانت قد قوبلت بالرفض من التحالف الكردستاني والوطني رغم موافقة القائمة العراقية، بالإضافة الى مبادرة اخرى من السيد الحكيم واستمر الوضع على ما هو عليه الى ان جاءت مبادرة مسعود برزاني [٣٠]، وعليه سيتم تقسيم مفاوضات التشكيل وكما يلي:

اولا: التفاوض على تقاسم الرئاسات الثلاث

استمرت الخلافات حول شخصية رئيس مجلس الوزراء قرابة (٨) اشهر بعد رفض اطراف الائتلاف الوطني ترشيح نوري المالكي لولاية ثانية، ولكن بعد جهود مضنية من التفاوض تخللتها مطالب من بعض الكتل، كان منها مطالبة التيار الصدري من الحكومة الجديدة النظر في امر المعتقلين واطلاق صراحهم فضلا عن مطالبتهم في بعض المناصب الوزارية الخدمية والسيادية مع دعم ترشيح نوري المالكي[٣١]، وقد تخلل هذه الفترة انشقاق (منظمة بدر) عن المجلس الاعلى الاسلامي، وتأييدها مع حزب الدعوة والصدريين على تولية نوري المالكي، وفي (٢٠١٠/١٠/١) عقد الائتلاف الوطني اجتماعه لاختيار شخصية رئيس مجلس الوزراء وقد استقرت كلمة الائتلاف على تسمية نوري المالكي مرشحًا لرئاسة مجلس الوزراء عن التحالف الوطني، وسط تحفظ المجلس الاعلى وانسحاب حزب الفضيلة من الاجتماع، وكانت اسباب المجلس الاعلى هي عدم تسليم ابراهيم الجعفري

[٣٠]() جريدة الصباح، العدد (٢٠٢٨)، في (٧/اب/٢٠١٠). والعدد (٢٠٣٦)، في (١٥/اب/٢٠١٠).والعدد (٢٠٩٧)، في (٣١/تشرين الاول/٢٠١٠).

[٣١]() جريدة الزمان، العدد (٣٧٣٦)، في (١/تشرين الثاني/٢٠١٠).

رئاسة التحالف الوطني فضلا عن ضعف الاداء الحكومي، بينما انسحب حزب الفضيلة بسبب رفضه الولاية الثانية.[٣٢]

وبعد ان استقر التحالف الوطني على ترشيح نوري المالكي لولاية ثانية، فكان المكون الكردي قد قرر على اعادة ترشيح (جلال الطالباني)، رئيسًا للجمهورية حيث اتفقت الكتل الكردستانية على تسميته لرئاسة الجمهورية، وسط تأكيدها على ان منصب رئيس الجمهورية هو استحقاق قومي للكرد، ولا يمكن لاحد من الاطراف المساومة عليه وهذا ما جاء على لسان رئيس اقليم كردستان (مسعود البرزاني)، بينما استمرت القائمة العراقية بإصرارها على حقها في تشكيل الحكومة برئاسة اياد علاوي[٣٣]، اعقب اتفاق التحالفين الوطني والكردستاني على ترشيح شخصيات لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، سعى الطرفين الى اقناع (القائمة العراقية)، من اجل المضي بعقد جلسة تشكيل الحكومة بعد ان علق البرلمان جلسته الاولى وقد جاءت المبادرة عن طريق رئيس الاقليم مسعود البرزاني بعقده اجتماع (الطائلة المستديرة) للاتفاق على اسس الشراكة بين الفرقاء السياسيين والتي تم بموجبها عقد (اتفاقية اربيل).[٣٤]

وهي اتفاقية عقدت بين عدة اطراف منهم رئيس اقليم كردستان مسعود البرزاني ورئيس مجلس الوزراء نوري المالكي، بتاريخ (٢٠١٠/٨/٨)، وكانت ابرز النقاط الاساسية فيها هي الالتزام بالدستور، وتحديد طريقة تشكيل الحكومة بأن يكون رئيس الجمهورية جلال طلباني، بينما يتولى رئاسة مجلس الوزراء نوري المالكي، وتكون رئاسة مجلس النواب و(المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية)[*] للقائمة

---

[٣٢]() ينظر عدي فالح حسين، جدلية الشراكة والمعارضة في النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٢٤٠. و جريدة الزمان، العدد (٣٧١٠)، في (١/تشرين الاول/٢٠١٠).

[٣٣]() جريدة الزمان، العدد (٣٧٣٦)، في (١/تشرين الثاني/٢٠١٠).

[٣٤]() جريدة الصباح، العدد (٢٠٩٧)، في (٣١/تشرين الاول/٢٠١٠).

(*)وهو المجلس الذي تم الاتفاق على انشائه ضمن اتفاقية اربيل وتكون رئاسته للسيد اياد علاوي، وكانت مسودة المشروع تحتوي على تسع فقرات تختص كل فقرة في جانب معين منها، القانون الداخلي لمجلس

العراقية، ويتم التوافق على اختيار شخصيات مستقلة تتمتع بالكفاءة للوزارات الامنية، وتشكيل لجنة عليا للنظر في القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم. [٣٥]

وقد اخذ العضوان البارزان في القائمة العراقية (اسامة النجيفي وصالح المطلك) على عاتقهم الضغط على اياد علاوي لا قناعه بالقبول بالتفاوض من اجل تشكيل الحكومة، بدلا من حصول انشقاقات في القائمة العراقية في حال بقاءه على موقفه، مع سعيهم في الحصول على مناصب حكومية ضمن الحكومة الجديدة[٣٦]، ووفقًا لاتفاقية اربيل تم الاتفاق على تسمية الرئاسات الثلاث بالإضافة الى نواب الرئاسات توزع حسب الاستحقاق الانتخابي واساس الشراكة السياسية المتمثلة باتفاقية اربيل، فتم عقد جلسة مجلس النواب بتاريخ (٢٠١٠/١١/١٣)، لانتخاب الرئاسات الثلاث ونوابهم، حيث انتخب المجلس (جلال الطالباني) رئيسًا للجمهورية، مع نائبين له هما (طارق الهاشمي وعادل عبد المهدي)، فضلا عن انتخاب (اسامة النجيفي رئيس للبرلمان)، مع نائبين هما (عارف طيفور وقصي السهيل)، واعقب ذلك قيام رئيس الجمهورية جلال الطالباني بإصدار مرسوم (٩٤) القاضي بتكليف رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي بتشكيل حكومة الشراكة الوطنية.[٣٧]

واستنتاجًا لما سبق يمكن القول انه بالرغم من نجاح نوري المالكي في القدرة على تشكيل الحكومة لكن اصرار الكتل البرلمانية على اقتسام السلطة ضمن اتفاقية سياسية (اتفاقية اربيل)، وتشكيل المجلس الوطني للسياسيات الاستراتيجية ما هو

الوزراء، اصلاح عمل مجلس النواب، اصلاح عمل السلطة التنفيذية، ملف المساءلة والعدالة، الاصلاح القضائي، فضلا عن التوازن الوطني و الملف الامني والقضايا المتعلقة بالإقليم، ووفق مسودة المجلس فأنه يتمتع بصلاحيات واسعة على صعيد السلطات الثلاث وتكون قراراته ملزمة لها، الا ان المجلس قد غيب ولم يتم الاتفاق عليه بين الكتل وللمزيد حول المجلس ينظر الى الملحق (3).

[٣٥]()ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة الدراسات دولية، العدد ٥٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١١٨.

[٣٦]()المصدر نفسه، ص١١٨.

[٣٧]()طه حميد العنبكي وعلي محسن دشر، مصدر سبق ذكره، ص٢٢. وجريدة الزمان، العدد (٣٧٤٥)، في (١١/تشرين الثاني/٢٠١٠).

الى محاولة تقليص صلاحيات رئيس مجلس الوزراء واضعاف دوره، فضلا عن ضمانة حصول الكتل على مناصب حكومية وهو ما سيعرض حكومة الشراكة للكثير من العوائق التي سيتم تناولها ضمن المطالب التالية.

ثانيًا: التفاوض على توزيع الحقائب الوزارية:

بدأت المرحلة الثانية من التفاوض بين رئيس مجلس الوزراء وجميع الاطراف المنضوية في حكومة الشراكة الوطنية من اجل تكوين الوزارة القائمة على اساس الشراكة السياسية والاستحقاق الانتخابي، وقد كانت نقطة الانطلاق من خلال تحديد الية النقاط للمناصب الحكومة وفق المعادلة التالية:

أ. $\frac{\text{عدد المقاعد}}{\text{عدد المناصب الداخلة في التقسيم}}$ = قيمة النقطة من المقاعد البرلمانية

وقد حددت كل نقطة ب (٢,٥) مقعد، كان استحقاق الائتلاف الوطني (٦١) نقطة لامتلاكه (١٥٩) مقعد، بينما القائمة العراقية حصلت على (٣٥) نقطة لاستحقاق (٩١) مقعد، وقد كان نصيب التحالف الكردستاني (١٩) نقطة لمجموع (٤٩) مقعد [٣٨] وكان التوزيع كما يلي:[٣٩]

١- الرئاسات الثلاث لهم (٥) نقاط

٢- نواب الرئاسات الثلاث لهم (٤) نقاط.

٣- الوزارات السيادية (الخارجية، المالية، النفط، الداخلية، الدفاع)، لها (٣) نقاط.

٤- الوزارات الخدمية لها (٢) نقاط.

٥- وزارات الدولة لها (١) نقطة.

[٣٨] () عدي فالح حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩٨-٢٤٤.
[٣٩] () سعيد مجيد دحدوح، مصدر سبق ذكره، ص٤.

بدأت المفاوضات حول الحقائب الوزارية بإصرار القائمة العراقية على تولي وزارة الدفاع بالإضافة الى وزارة الخارجية ونائب لرئيس مجلس الوزراء فضلا عن الوزارات الخدمية بحجم استحقاقها الانتخابي، بينما اكد التحالف الكردستاني على ضرورة توليه احد الوزارات السيادية (النفط او المالية)، في حال اصرت القائمة العراقية على وزارة الخارجية مع استحقاقه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزارات خدمية بما يلائم استحقاقه من النقاط[٤٠]، وقد شكلت لجنة مصغرة تتكون من (النائب حسن السنيد عن التحالف الوطني، وروز نوري شاويس عن التحالف الكردستاني، ورافع العيساوي عن القائمة العراقية)، للاتفاق على الية تقسيم الوزارات والمناصب الحكومية وحسب النقاط بين القوائم.[٤١]

اما من الكتل المكونة للتحالف الوطني فقد طالب (المجلس الاعلى الاسلامي) بأربع حقائب وزارية في الحكومة وان تكون خدمية، وهو استحقاقه الانتخابي وذلك لان المجلس الاعلى الاسلامي يرى في اعطائه نائب رئيس الجمهورية ليس بالخيار الجيد وذلك لان هذا المنصب يعد منصبا تشريفيًا[٤٢]، كما طالبت كتلة الاحرار ضمن استحقاقها الانتخابي بست وزارات خدمية على اقل تقدير معللًة ذلك؛ بعدم مطالبتها بوزارات سيادية ولعدم مطالبتهم بمنصب نائب رئيس الجمهورية.[٤٣]

استمر الشد والجذب بين الاطراف السياسية حول الحقائب الوزارية وكان اهتمام الكتل قد انصب حول الوزارات السيادية التي التب لا تحمل طابع امني، فقد اصر التحالف الكردستاني على وزارة الخارجية وكان يريد ان يتم تسليمها الى هوشيار زيباري معللين ذلك بنجاح جهوده بانفتاح العراق على العالم وتحسين العلاقات الخارجية، مع مطالبتهم بوزارتي (النقل والمواصلات، والبلديات)[٤٤]، كما اصرت

---

[٤٠] () جريدة الزمان، العدد (٣٧٤٨)، في (١٥/تشرين الثاني/٢٠١٠).
[٤١] () جريدة الزمان، العدد (٣٧٥٠)، في (٢٢/تشرين الثاني/٢٠١٠).
[٤٢] () جريدة الزمان، العدد (٣٧٥٠)، في (٢٢/تشرين الثاني/٢٠١٠).
[٤٣] () جريدة الزمان، العدد (٣٧٥١)، في (٢٣/تشرين الثاني/٢٠١٠).
[٤٤] () جريدة الزمان، العدد (٣٧٥٧)، في (٣٠/تشرين الثاني/٢٠١٠).

القائمة العراقية حول وزارة الخارجية لكنها تنازلت عنها مع مطالبة الاكراد بها مقابل حصولها على (وزارة المالية) مع وزارات خدمية اخرى منها (النقل والمواصلات، والهجرة والمهجرين)، مع حفظ حقها في ترشيح شخصية لوزارة للدفاع، اما بالنسبة لكتلة الاحرار فكان اهتمامهم بالحصول على استحقاقهم الوزاري بما يناسب تمثيلهم داخل البرلمان مع مطالبتهم بوزارة (التعليم العالي والبحث العلمي).[٤٥]

بينما جاءت مطالبات المجلس الاعلى الاسلامي بوزارات خدمية وامنية وهي (وزارة النقل، والاسكان والاعمار، ووزارة الامن الوطني، التربية، التعليم) مع حقهم في وزارات الدولة، مما صعب من مهمة رئيس مجلس الوزراء في التوفيق بين مطالب الكتل، وبالنهاية استقر رأي الكتل على اخراج الوزارات الامنية والمناصب الملحقة بها عن الية النقاط، ولكن بوجود شرطين يجب على رئيس مجلس الوزراء تحقيقها اولهم ان يكون المرشح (مستقل)، اما الشرط الاخر ان يتم الاستيزار بموافقة الكتل السياسية على المرشح وان كل كتلة تقدم السيرة الذاتية لثلاث مرشحين ويقوم رئيس مجلس الوزراء بالاختيار منهم، غير ان ملف الوزارات الامنية لم يتم حسمه وذلك لعدم اتفاق الكتل السياسية على اسماء محددة واستمرار تعنت كل قائمة بمرشحها، مما اضطر رئيس مجلس الوزراء الى تأجيل تسمية مرشحين الوزارات والمناصب الامنية وادارتها بالوكالة.[٤٦]

وقبل يوم من جلسة التصويت على الوزارات داخل البرلمان تمكن رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي من اكمال وزارته وعرضها امام البرلمان رغم ابقاء بعض الوزارات تدار بالوكالة، وقد تكونت من (٤٧) منصب حكومي، مما اظهر ترهل في عدد الوزارات وكان لرئيس مجلس الوزراء (٣) نواب بدل عن نائبين في الوزارة السابقة، مع استحداث وزارات جديدة، بالإضافة الى زيادة عدد وزراء الدولة، مع

---

[٤٥]()المصدر نفسه.

[٤٦]()طارق حرب، الحياة الادارية في العراق، دار الحكمة، ط١، لندن، ٢٠١١، ص١٤. و جريدة الزمان، العدد (٣٧٥٧)، في (٣٠/تشرين الثاني/٢٠١٠)، و العدد (٣٧٥٩)، في (٢/كانون الاول/٢٠١٠)،

زيادة الوزارات بلا حقيبة الى (٥)وزارات، وجاءت الوزارة كانعكاس لمطالب الكتل ومطالبة الجميع في الشراكة من خلال منصب حكومي الامر الذي ازعج رئيس مجلس الوزراء حيث قال (وصل الامر بمن لديه مقعد واحد للمطالبة بوزارة).[٤٧]

تم التصويت على حكومة نوري المالكي الثانية بتاريخ (٢٠١٠/١٢/٢١)، وقد وصفت بأنها الوزارة الاكبر في تاريخ العراق، وذلك لاشتراك جميع الكتل السياسية فيها باستثناء كتلة التغيير، وهو ما جعل رئيس مجلس الوزراء فيما بعد يطالب بترشيقها عن طريق (الغاء او دمج او مناقلة الكوادر) لبعض الوزارات اذ طرح ذلك داخل مجلس النواب وقد ابدت بعض الكتل ملاحظاتها على الترشيق، ومن الملاحظات الاخرى على الوزارة بأنها اطول وزارة من حيث مدة تشكيلها، فأجريت الانتخابات في (٢٠١٠/٣/٧) بينما تشكلت في (٢٠١٠/١٢/٢١)، كما اتصفت بانها (وزارة برلمانية) كون اغلب وزرائها هم من اعضاء مجلس النواب[٤٨]، ويمكن عرض التشكيلة الوزارية لحكومة نوري المالكي من خلال الجدول التالي:

الجدول (٣) تشكيلة حكومة نوري المالكي الثانية

ت	المنصب	الاسم	اسم الكيان
١	رئيس مجلس الوزراء	نوري المالكي	التحالف الوطني
٢	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية	روز نوري شاويس	التحالف الكردستاني
٣	نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة	حسين الشهرستاني	التحالف الوطني
٤	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات	صالح المطلك	القائمة العراقية
٥	وزارة الدفاع	سعدون الدليمي/ وكالة	القائمة العراقية
٦	وزارة الداخلية	نوري المالكي/ وكالة	التحالف الوطني
٧	وزارة المالية	رافع العيساوي	القائمة العراقية
٨	وزارة النفط	عبد الكريم لعيبي	التحالف الوطني

[٤٧]()مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثانية، السنة التشريعية الاولى، محضر الجلسة رقم (٤)، بتاريخ (٢٠١٠/١٢/٢١). وجريدة الزمان، العدد (٣٧٧٥)، في (٢١/كانون الاول/٢٠١٠).

[٤٨]() مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثانية، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة رقم (١٥)، بتاريخ (٢٠١١/٧/٣٠). وطارق حرب، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥-١٧.

٩	وزارة الخارجية	هوشيار زيباري	التحالف الكردستاني
١٠	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	علي الاديب	التحالف الوطني
١١	وزارة النقل	هادي العامري	التحالف الوطني
١٢	وزارة التربية	محمد علي تميم	القائمة العراقية
١٣	وزارة الصحة	مجيد حمد امين	التحالف الكردستاني
١٤	وزارة الكهرباء	رعد شلال	القائمة العراقية
١٥	وزارة الصناعة والمعادن	احمد الكربولي	القائمة العراقية
١٦	وزارة التخطيط	علي يوسف الشكري	التحالف الوطني
١٧	وزارة الزراعة	عز الدين عبد الله	القائمة العراقية
١٨	وزارة التجارة	خيرالله حسن بابكر	التحالف الكردستاني
١٩	وزارة العدل	حسن الشمري	التحالف الوطني
٢٠	وزارة الشباب والرياضة	جاسم محمد جعفر	التحالف الوطني
٢١	وزارة الاعمار والاسكان	محمد صاحب الدراجي	التحالف الوطني
٢٢	وزارة الموارد المائية	مهند سلمان السعدي	القائمة العراقية
٢٣	وزارة البلديات والاشغال العامة	عادل مهودر راضي	التحالف الوطني
٢٤	وزارة الهجرة والمهجرين	ديندار نجمان شفيق	التحالف الكردستاني
٢٥	وزارة حقوق الانسان	محمد شياع السوداني	التحالف الوطني
٢٦	وزارة السياحة والاثار	لواء عبد الصاحب	التحالف الوطني
٢٧	وزارة الثقافة	سعدون جوبر الدليمي	القائمة العراقية
٢٨	وزارة العلوم والتكنولوجيا	عبد الكريم السامرائي	القائمة العراقية
٢٩	وزارة الاتصالات	محمد توفيق علاوي	القائمة العراقية
٣٠	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	نصار الربيعي	التحالف الوطني
٣١	وزارة البيئة	سركون لازار صليو	قائمة الرافدين/ المسيح
٣٢	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	صافي الدين الصافي	التحالف الوطني
٣٣	وزارة الدولة لشؤون الامن الوطني	نوري المالكي	التحالف الوطني
٣٤	وزارة الدولة لشؤون المحافظات	طورهان مظهر مفتي	القائمة العراقية
٣٥	وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	دخيل قاسم حسون	التحالف الكردستاني
٣٦	وزارة الدولة لشؤون المرأة	ابتهال كاصد الزبيدي	التحالف الوطني
٣٧	وزارة الدولة لشؤون العشائر	جمال عبد المهدي	القائمة العراقية
٣٨	وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية	عامر حسان الخزاعي	التحالف الوطني
٣٩	وزارة الدولة للشؤون الخارجية	علي عبدالله الصجري	القائمة العراقية
٤٠	وزارة الدولة / الناطق رسمي	علي مهدي الدباغ	التحالف الوطني
٤١	وزارة دولة	حسن راضي الساري	التحالف الوطني
٤٢	وزارة دولة	بشرى حسين الزويني	التحالف الوطني

٤٣	وزارة دولة	ضياء نجم الاسدي	التحالف الوطني
٤٤	وزارة دولة	عبد المهدي المطيري	التحالف الوطني
٤٥	وزارة دولة	ياسين حسن محمد	التحالف الوطني
٤٦	وزارة دولة	صلاح مزاحم الجبوري	القائمة العراقية
٤٧.	وزارة دولة	عبد الصاحب عيسى	التحالف الكردستاني

الجدول من اعدد الباحث بالاعتماد على (جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤١٧٣)، في (١٠/كانون الثاني/٢٠١٠).

ثالثا: التفاوض على البرنامج الحكومي واهم مطالب الكتل

قدمت كل الاطراف المشتركة في العملية السياسية بل حتى الاطراف المنضوية في التحالف الوطني ورقة من المطالب اثناء تفاوضها على تشكيل الحكومة الثانية للمالكي وسوف نتناول كل منهم على حدة وكما يلي:

١- التحالف الكردستاني: تم تقديم ورقة مطالب من قبل القوى الكردستانية تضمنت (١٩) مطلب كان ابرزها (اعادة التوازن داخل المؤسسات العسكرية والامنية واعادة النظر في هيكليتها، العمل على تطبيق المادة (١٤٠) من الدستور العراقي خلال سقف زمني تم تحديده في عامين، تسليح حرس الاقليم "البيشمركة" واعتبارها جزء من القوات الوطنية، اما النقطة الاهم في ورقة التفاوض فكانت اعتبار حكومة نوري المالكي المقبلة مستقيلة في حال انسحاب الوزراء الكرد منها او عدم تنفيذ البرنامج الذي اتفق عليه)، وحل المسائل المتعلقة بقانون النفط والغاز والمشاكل الاخرى العالقة بين المركز والاقليم و قد تم تضمين بعض هذه النقاط ضمن اتفاقية اربيل.[٤٩]

[٤٩]() عدي فالح حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٩ -٣٦٤. وجريدة الصباح، العدد (٢٠٩٢)، في (٢٥/تشرين الاول/٢٠١٠).

٢- القائمة العراقية: كانت مطالب العراقية في بدايتها منصبة حول الشراكة السياسية في القرار السياسي، والاصرار على الاستحقاق السياسي، وازالة الطائفية السياسية[٥٠]، اما بعد اتفاقية اربيل فقد تضمنت مطالبات القائمة العراقية واعتبرتها من الضمانات للمشاركة في القرار السياسي هي رئاسة البرلمان، ووزارة الخارجية، مع احتفاظها بأحد الوزارات الامنية، وحصولها على استحقاقها بالوزارات الخدمية، واهم ما طالبت به هو انشاء المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية الذي اتفق على ان يترأسه اياد علاوي، ومن ضمن مطالب القائمة العراقية ايضا ان يتم حل مسألة اجتثاث البعث والمسائلة والعدالة التي طالت الكثير من القياديين فيها.[٥١]

٣- المجلس الاعلى الاسلامي: كانت ابرز مطالبه تنصب حول امرين اولهما التقليل من صلاحيات رئيس مجلس الوزراء وتعيين ثلاث نواب له (الخدمات، الامن، الاقتصاد) ويكون النواب من كتل مختلفة، الامر الاخر هو تشكيل لجنة عليا للأمن تتضمن ممثلين عن الكتل السياسية ويكون لها كامل الصلاحيات في المجالات الامنية.[٥٢]

٤- التيار الصدري: كانت مطالب التيار اثناء مفاوضاتهم مع دولة القانون هي الحصول على وزارات وقد حددت بين (٤-٥) وزارات، ومنها وزارة سيادية وبالنظر لعدم حصولهم على الدفاع والداخلية فقد طالبوا باستلام منصب الوكيل لوزارتي الدفاع والداخلية وكذلك المخابرات، كما طالبوا بالحصول اما على منصب نائب رئيس مجلس الوزراء او الامين العام لمجلس الوزراء[٥٣]، ومن ضمن الامور التي طالب بها التيار الصدري اثناء

٥٠() جريدة الزمان، العدد (٣٧٤٥)، في (١١/تشرين الثاني/٢٠١٠)، والعدد (٣٧٧٠)، في (١٥/كانون الاول/٢٠١٠).
٥١() جريدة الزمان، العدد (٣٧٤٦)، في (١٣/تشرين الثاني/٢٠١٠).
٥٢() عدي فالح حسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٠.
٥٣() جريدة الزمان، العدد (٣٧٤٥)، في (١١/تشرين الثاني/٢٠١٠).

اجتماعاته مع دولة القانون هو التركيز على مسألة المعتقلين وايجاد الحلول لإطلاق سراحهم.[٥٤]

٥- البرنامج الحكومي: وفقًا لمبدأ الشراكة اتفقت كل الكتل وضمن مفاوضات اربيل فقد وضعت ابرز ملامح البرنامج الحكومي، ففي جلسة التصويت على الحكومة تم عرض البرنامج الحكومي من قبل نوري المالكي وقد تم التصويت عليه بالأجماع من قبل اعضاء مجلس النواب [٥٥] ، وقد اشتمل البرنامج الحكومي على (٤٣) نقطة، استهلت الاولى منه التركيز على العمل ضمن الدستور والالتزام به ولا تجرى تعديلات الا ضمن المادة (١٤٢) منه، وتضمن في النقطة الثانية العمل على تحقيق الاستقرار السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، كما تضمن ايضا على بسط سلطة القانون وحصر السلاح ورفض النشاطات العسكرية، كما اكد على دعم استقلالية القضاء وفرض هيبته، فيما ركز البرنامج الحكومي على تحرير الاقتصاد من النظام المركزي الى اقتصاد السوق وتطوير القطاع الخاص وغيرها من الامور التي تناولها البرنامج الحكومي.[٥٦]

من خلال قراءة البرنامج الحكومي يمكن ملاحظة الشتات وعدم استهداف البرنامج الحكومي مشكلة اساسية او رسم خطوة متقدمة، فغالبًا ما تتضمن البرامج الحكومية للدول المتقدمة هدف اساسي ومركزي واحد تعمل الحكومة على تحقيقه من خلال امكاناتها وبمختلف الوسائل، غير ان البرنامج الحكومي لهذه الحكومة قد ركز على عدد من المواضيع دون تحديد هدف محوري بل انعكس عليه طبع التوفيق بين الآراء والمطالب

٥٤() جريدة الصباح، العدد (٢٠١٤)، في (١٩/تموز/٢٠١٠).
٥٥() مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثانية، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة رقم (١٥)، بتاريخ (٢٠١١/٧/٣٠). و جريدة الزمان، العدد (٣٧٤٥)، في (١١/تشرين الثاني/٢٠١٠).
٥٦()جمال ناصر الزيداوي، المنهاج الوزاري للحكومة العراقية في ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، مجلة حوار الفكر، العدد ٢٩، المعهد العراقي للحوار، ٢٠١٤، ص٢٠.

للفرقاء السياسيين، ومن الملاحظ ان اهتمام المجلس لم ينصب على البرنامج قبل شخصية المرشح لان الواجب ان يتم اختيار المرشح على اساس برنامجه الحكومي المعروض امام البرلمان بيد ان الوضع يختلف عندما تكون الحكومة حكومة شراكة. [٥٧]

الخاتمة:

توصلت الدراسة الى ان عملية تشكيل الحكومة قامت على اسس المحاصصة السياسية في توزيع المناصب الحكومية، وكانت الكتل السياسية تحاول من خلال التفاوض الضغط على مرشح رئاسة مجلس الوزراء للتنازل عن بعض صلاحياته الدستورية خشية التفرد بالقرار من قبله، لكن هذا الامر كان له اثر بالغ في تأخير تشكيل الحكومة، كما ان الكتل السياسية حاولت ايجاد تشكيلات تمثل ائتلاف واسع تشترك من خلاله في صنع القرار الحكومي، وكان لتعدد المطالب الاثر البالغ في تشتيت البرنامج الحكومي وعدم تركيزه على هدف واضح تعمل الحكومة خلال هذه الفترة على تحقيقه.

واستنتاجًا لكل ما سبق يمكننا القول ان النظام السياسي يتكون من مدخلات ومخرجات وتكون المدخلات فيه هي المطالب وهذه المطالب التي تم شرحها هي (مطالب الكتل السياسية)، قد شكلت ضغطًا على الحكومة، وفي كثير من الاحيان جاءت متعارضة مع مطالب اخرى، او مع رؤية الحكومة؛ لذلك اتجهت الحكومة للتفاعل مع هذه المطالب او في محاولة التوفيق بين المطالب الاخرى، مما اضاع عليها تنفيذ برنامجها الحكومي، ولم تستكمل المطالب ايضًا؛ وهو ما اصابها باختلال وعدم المساندة، وعلى اثرها نشأت محاولات القوى السياسية لسحب الثقة عن رئيس الحكومة عام ٢٠١٢.

---

[٥٧]()حسين عبود جاسم، المنهاج الوزاري واثره على اداء الحكومات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص ص٢١٥-٢١٦.

قائمة المصادر:

١. اسراء ناظم حميد، الانظمة الانتخابية واثرها على البرلمان العراقي (٢٠٠٥-٢٠٢١) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة تكريت، ٢٠٢٣.
٢. بلال اكرم عباس، ترسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٢.
٣. جريدة الزمان، العدد (٣٧٥٩)، في (٢/كانون الاول/٢٠١٠)،
٤. جريدة الزمان، العدد (٣٥٣٠)، في (١/اذار/٢٠١٠).
٥. جريدة الزمان، العدد (٣٥٣١)، في (٢/اذار/٢٠١٠).
٦. جريدة الزمان، العدد (٣٥٥١)، في (٢٧/اذار/٢٠١٠).
٧. جريدة الزمان، العدد (٣٧١٠)، في (١/تشرين الاول/٢٠١٠).
٨. جريدة الزمان، العدد (٣٧٣٦)، في (١/تشرين الثاني/٢٠١٠).
٩. جريدة الزمان، العدد (٣٧٤٥)، في (١١/تشرين الثاني/٢٠١٠).
١٠. جريدة الزمان، العدد (٣٧٤٦)، في (١٣/تشرين الثاني/٢٠١٠).
١١. جريدة الزمان، العدد (٣٧٤٨)، في (١٥/تشرين الثاني/٢٠١٠).
١٢. جريدة الزمان، العدد (٣٧٥٠)، في (٢٢/تشرين الثاني/٢٠١٠).
١٣. جريدة الزمان، العدد (٣٧٥١)، في (٢٣/تشرين الثاني/٢٠١٠).
١٤. جريدة الزمان، العدد (٣٧٥٧)، في (٣٠/تشرين الثاني/٢٠١٠).
١٥. جريدة الزمان، العدد (٣٧٧٠)، في (١٥/كانون الاول/٢٠١٠).
١٦. جريدة الزمان، العدد (٣٧٧٥)، في (٢١/كانون الاول/٢٠١٠).
١٧. جريدة الصباح، العدد (٢٠١٤)، في (١٩/تموز/٢٠١٠).
١٨. جريدة الصباح، العدد (٢٠٢٢)، في (٣١/تموز/٢٠١٠).
١٩. جريدة الصباح، العدد (٢٠٢٨)، في (٧/اب/٢٠١٠).
٢٠. جريدة الصباح، العدد (٢٠٣٦)، في (١٥/اب/٢٠١٠).
٢١. جريدة الصباح، العدد (٢٠٦٢)، في (٢٠/ايلول/٢٠١٠).
٢٢. جريدة الصباح، العدد (٢٠٦٦)، في (٢٥/ايلول/٢٠١٠).
٢٣. جريدة الصباح، العدد (٢٠٩٢)، في (٢٥/تشرين الاول/٢٠١٠).
٢٤. جريدة الصباح، العدد (٢٠٩٧)، في (٣١/تشرين الاول/٢٠١٠).
٢٥. جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤١٧٣)، في (١٠/كانون الثاني/٢٠١٠).
٢٦. جمال ناصر الزيداوي، المنهاج الوزاري للحكومة العراقية في ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، مجلة حوار الفكر، العدد ٢٩، المعهد العراقي للحوار، ٢٠١٤.
٢٧. حسين عبود جاسم، المنهاج الوزاري واثره على اداء الحكومات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢١.
٢٨. دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥.
٢٩. ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة الدراسات دولية، العدد ٥٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
٣٠. سعيد مجيد دحدوح، غياب المجلس الوزاري الموحد في حكومة السيد (نوري المالكي)، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٦-٢٧، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

٣١. طارق حرب، الحياة الادارية في العراق، دار الحكمة، ط١، لندن، ٢٠١١.
٣٢. طالب محسن جاسم، التحليل الجغرافي لأزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠٢١،
٣٣. طه حميد العنبكي وعلي محسن دشر، اداء الحكومة العراقية للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، المجلة الامريكية الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٥، الاكاديمية الامريكية والدولية للتعلم العالي والتدريب، ٢٠٢٠.
٣٤. عدي فالح حسين، جدلية الشراكة والمعارضة في النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤.
٣٥. علاء سالم، الانتخابات العراقية ٢٠١٠ هل من جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٠، مؤسسة الاهرام، مصر، ٢٠١٠.
٣٦. قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩.
٣٧. مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثانية، السنة التشريعية الاولى، محضر الجلسة رقم (٤)، بتاريخ (٢٠١٠/١٢/٢١).
٣٨. مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثانية، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة رقم (١٥)، بتاريخ (٢٠١١/٧/٣٠).
٣٩. مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثانية، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة رقم (١٥)، بتاريخ (٢٠١١/٧/٣٠).
٤٠. المحكمة الاتحادية العليا، ٢٥/اتحادية/ ٢٠١٠/٣/٢٣.
٤١. محمد عيسى العيساوي، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٣.
٤٢. مريوان عارف علي، النظام الانتخابي الملائم في العراق دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة السليمانية، ٢٠١٩.
43. Elena Derby and Anthony H. Cordesman, The Uncertain Politics behind Iraq's Election, CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES, Washington, 2010.